موقف الولايات المتحدة الأميركية من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦

الدكتورة: راما عزيز دراز

منتدب للتدريس في كلية العلوم الإنسانية – جامعة بيروت العربية

ramaroka@hotmail.com

ملخص

تناول البحث موقف الولايات المتحدة الامريكية من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بعد تأميم قناة السويس، واتفاق فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على شن العدوان على مصر آنذاك.

لقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية تحافظ على مصالحها، وذلك بمنع بريطانيا من الانتصار من خلال العدوان، وذلك خوفاً من عودة النفوذ البريطاني إلى الشرق الأوسط. وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، أن تقف موقفاً حيادياً، ليس بسبب عداوتها للدول الثلاث المعتدية، وإنما بسبب خوفها من تنامي نفوذ الاتحاد السوفياتي في مصر والعالم العربي، لهذا انتهت أزمة العدوان الثلاثي بإضعاف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وفي الوقت نفسه، تنامت قوة ونفوذ الرئيس جمال عبد الناصر.

Abstract

The research tackled the position of the United States of America on the tripartite aggression against Egypt in 1956, after the nationalization of the Suez Canal, and the agreement of France, Britain and Israel to launch aggression against Egypt at the time.

The United States has maintained its interests by preventing Britain from winning through aggression for fear of the return of British influence to the Middle East.

The United States also tried to stand neutral, not because of its hostility to the aggressor countries, but because of its fear of growing influence of the Soviet Union in Egypt and the Arab World. This ended the crisis of triple aggression by weakening Britain, France and Israel. At the same time, the strength and influence of President Gamal Abdel Nasser has grown…

المقدمة:

كانت حرب ١٩٥٦م تحالفاً بريطانيا وفرنساوإسرائيل ضد مصر، وقد كانت مشاركة كل دولة من هذه الدول الثلاث لمصالح خاصة بها.

شكلت حرب السويس (كما أُطلق عليها عام ١٩٥٦) إحدى حالات الصراع على المشرق العربي لبسط النفوذ الغربي عبر المواجهة العسكرية والسياسية، بين مصر والدول سابقة الذكر.

وكانت حرب السويس ١٩٥٦، قد اندلعت لعدة أسباب وأهداف، ومن أهمها:

- **قناة السويس وتأميمها:** كان قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، من الأسباب الرئيسية لحدوث هذه الحرب، لذلك سميت هذه الحرب بحرب السويس، وكان المصريون يتطلعون لامتلاك القناة، قناة مصرية، باعتبارها رمزاً قومياً، ومما شجع الرئيس جمال عبد الناصر لاتخاذ هذا القرار، تراجع الولايات المتحدة عن تمويل بناء السد العالي، وقد اعتبرت كل من بريطانيا وفرنسا أن هذا القرار منافٍ للقانون الدولي، واغتصاب لحقوقهما المشروعة في قناة السويس مما أثار بريطانيا وفرنسا ضد مصر بالإضافة لأسباب أخرى[١].
- **محاولة إزاحة جمال عبد الناصر:** كانت مصلحة البريطانيين في إزاحة عبد الناصر (العدو الأول للإمبريالية) ولحلفائهم في العالم العربي، وفي مقدمتهم نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وبإسقاط عبد الناصر تكون بريطانيا قد انتقمت من تأميم قناة السويس ومحاولة استعادة مركزها السابق في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م، واقتنع الإنجليز والفرنسيون بأن أقل فشل يتعرض له عبد الناصر سيثير ضده الشعب المصري ويفسح المجال أمام منافسيه[٢].

---

[١] محمد سعيد حمدان: سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٤٣.

[٢] محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأي العام، ١٩٤٥-١٩٦٧، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٣٧١. وانظر أيضاً: الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، مج٢، ص ١٦٢.

– **الرؤية والمصلحة الفرنسية:** كانت نظرة فرنسا في أن إسقاط عبد الناصر، سينعكس إضعافاً للثوار في الجزائر، على اعتبار أن عبد الناصر كان راعياً أساسياً للثورة الجزائرية، وخاصة أن فرنسا كانت تجد صعوبة في الانتصار في الجزائر، وجاء أيضاً أمر تأميم قناة السويس كدافع آخر للانتقام[٣].

– تطورات حرب ١٩٥٦:

كان قرار وهدف بريطانيا وفرنسا في الحرب على مصر هو تأميم السويس، أما إسرائيل فكان هدفها الحقيقي من وراء العدوان على مصر هو ضم سيناء إلى إسرائيل، باعتبارها جزءاً منها. واعتبرت أن قواتها لم تدخل الأراضي المصرية بدخولها سيناء، وأن سيناء قد تم تحريرها، أما بشأن اتفاقية الهدنة، فقد أعلنت عن انتهاء هذه الاتفاقية مع مصر مؤكدة أنها ماتت ودفنت، كما أعلنت عن زوال خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل، بل وقامت بطرد قوات الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وأذاعت في اليوم التالي أن من أهداف إسرائيل في هجومها على سيناء تحرير هذا الجزء من الوطن[٤].

وتدحرجت الأحداث بسرعة مذهلة ابتداء من ٢٩ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٥٦م، واندفع الجيش الإسرائيلي داخل سيناء ليصل في مدى مائة ساعة إلى حافة قناة السويس.

وفي يوم ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني كانت شبه جزيرة سيناء كلها في قبضة إسرائيل، بعد انسحاب الجيش المصري، وكانت بريطانيا وفرنسا تنتظران دورهما المعد للهجوم على مصر، واصطنعتا مهلة لتدخلهما، بأن وجهتا إنذاراً لكل من مصر وإسرائيل يأمرانهما فيه بسحب جنودهما في مدى ١٢ ساعة على بعد عشرة أميال من جانبي القناة، وكما كان متفقاً عليه قبلت إسرائيل الإنذار ورفضته مصر كما كان متوقعاً[٥].

وفي يوم ٣٠ أكتوبر/ تشرين أول، عارضت كل من فرنسا وبريطانيا عن طريق الفيتو قراراً أصدره مجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار فوراً على الجبهة المصرية.

وفي تاريخ الأول من نوفمبر/ تشرين ثاني، تحجّجت كل من فرنسا وبريطانيا برفض مصر الإنذار الموّجه منهما إليها وقامتا بضرب الأهداف العسكرية في كل من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية مستخدمتين في ذلك طيرانهما المتمركز في جزيرة قبرص[٦].

قام عبد الناصر بإصدار أوامره إلى القوات المصرية الموجودة في سيناء بالانسحاب إلى غرب سيناء لمواجهة الإنزال البريطاني الفرنسي في بورسعيد في ظروف صعبة للغاية نظراً لعدم وجود حماية جوية لها[٧].

---

[٣] الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، ص ١٦٤.

[٤] مذكرات محمود رياض، الجزء الأول، ١٩٤٨–١٩٧٨م، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٤٣.

[٥] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٣٨٦.

[٦] المرجع السابق، ص٣٨٧. وانظر أيضاً: مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص ١٤٤.

[٧] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

اكتسحت المظاهرات عواصم الدول العربية واجتاحت العالم العربي موجة من الغضب، وعرض الملك حسين وشكري القوتلي معاونة مصر تنفيذاً للاتفاقيات العسكرية الموقعة مع مصر، ولكن عبد الناصر رفض تدخل البلدين، ولكن مساء يوم ٢ نوفمبر/ تشرين ثاني قام الفدائيون الفلسطينيون بالتعاون مع سلاح المهندسين السوري بتدمير محطات ضخ البترول في الأنابيب التي تنقله من العراق إلى البحر المتوسط[٨].

أكد عبد الناصر من خلال خطبة من جامع الأزهر في ٢ نوفمبر/ تشرين ثاني، أنه سوف يقاتل أي غزو ولآخر نقطة دم ليفدي بلداً وتاريخاً ومستقبلاً، وقطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بفرنسا وإنجلترا وقدم الأمين العام للأمم المتحدة استقالته استنكاراً للعدوان، كما ارتفعت أصوات المعارضة الشعبية والبرلمانية في إنجلترا وفرنسا ضد حكومتيهما[٩].

وبتاريخ ٤ نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٥٦م، ألقت الطائرات الفرنسية والبريطانية بالمظليين على بورسعيد وأنزلتا قواتهما التي راحت تتقدم بسرعة في اتجاه الإسماعيلية ولكنهما اضطرتا في اليوم السادس من نوفمبر إلى الامتثال لقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة[١٠] وللضغط الأمريكي والتهديد السوفياتي بالالتجاء إلى استخدام وسائل الردع الذرية، حيث صارت سياسة الاتحاد السوفياتي في اتجاهين الأول التوجه إلى مجلس الأمن والثاني إلى أطراف العدوان الثلاثي مباشرة. حيث قام بالتهديد صراحة بعمل عسكري لردع العدوان وقد وجه بولجانين رئيس الحكومة السوفياتية رسالة إلى بن غوريون بهذا المعنى، رد عليها بن غوريون بأن ما قامت به إسرائيل كان عملاً للدفاع عن النفس بسبب السياسة التي اتبعها حاكم مصر منذ سنتين والتي تمثلت في تنظيم قوات فدائية لقتل الإسرائيليين وكذلك منع إسرائيل من المرور في قناة السويس ومضيق تيران[١١].

وصدر في اليوم السابع من نوفمبر/ تشرين ثاني قرار آخر من الجمعية العامة للأمم المتحدة يأمر المعتدين بسحب قواتهم إلى ما خلف الخطوط التي بدأوا منها زحفهم، وتم الامتثال للأمر بعد تلكؤ ومماطلة[١٢]. ولم يسحب البريطانيون والفرنسيون آخر قواتهم إلا يوم ١٩٥٦/١٢/٢٢م فيما تم سحب القوات الإسرائيلية يوم السابع من مارس ١٩٥٧م ثم عادت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وحلت هذه القوات محل قوات المعتدين على الحدود بين مصر وإسرائيل[١٣].

---

[٨] مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص ١٥٧.

[٩] الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١٦٨.

[١٠] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الإسرائيلي، المجلد الأول، مصدر سابق، القرار ٩٩٧، صادر بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢، ص ٣٩.

[١١] نص رسالة بولجانين إلى بن غوريون وهي رسالة شديدة اللهجة هدد فيها بولجانين بسحب السفير من تل أبيب. الوثيقة رقم ١٨٢؛ محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٨٦٢.

[١٢] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرار رقم ١٠٠٢، ص ٤٣.

[١٣] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

كانت إسرائيل قد وافقت على سحب قواتها من الأراضي المصرية بمجرد إتمام الترتيبات لوصول الأمم المتحدة المزمع قدومها.

بالمقابل، تحدث بن غوريون في الكنيست آنذاك، أن قواته لم تدخل أرضاً مصرية وإنما اقتصرت العمليات العسكرية على شبه جزيرة سيناء فقط، واعتبرها بذلك أرضاً غير مصرية وأعلن أن اتفاقية الهدنة قد ماتت ودفنت ولن تعود مرة أخرى وأن خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل قد اختفت تماماً، وأعلن بن غوريون في هذا الخطاب أن سيناء هي صحراء أجنبية بالنسبة لمصر وأنه تم تحريرها بواسطة القوات الإسرائيلية، وأطلق أسماء عبرية على شرم الشيخ وجزيرة تيران، وأعلن فوق ذلك أن إسرائيل لن تقوم بسحب قواتها من الأراضي المحتلة ما لم تدخل مصر معها في مفاوضات مباشرة للصلح، وكان بن غوريون يساوم على شروطه بلغة الإملاء[١٤].

أبرق أيزنهاور في اليوم نفسه برقية إلى بن غوريون يطالب فيها إسرائيل بالإذعان إلى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة[١٥]، كما تم تهديد إسرائيل بإلغاء المساعدات الأمريكية وعقوبات من جانب الأمم المتحدة قد تصل إلى حد الطرد[١٦].

أمام هذا الموقف تراجع بن غوريون وأرسل في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٦م رسالة إلى أيزنهاور يخطره فيها أنه لا يفكر في ضم سيناء وأنه على استعداد لسحب قواته[١٧].

وبدأ انسحاب القوات البريطانية والفرنسية مع شهر ديسمبر/ كانون أول ١٩٥٦م، ورحل آخر جندي من المعتدين يوم ٢٢ ديسمبر/ كانون أول ١٩٥٦م، وأصبح يوم الثالث والعشرين من ديسمبر/ كانون أول ١٩٥٦م عيداً قومياً تحتفل به مصر كل عام.

قطاع غزة والانسحاب الإسرائيلي:

اجتمعت الجمعية العامة في أوائل عام ١٩٥٧م بغرض بحث مسألة انسحاب إسرائيل وانتهت مناقشاتها بالموافقة على مشروع قرارين: أولهما يقضي استنكار عدم إذعان إسرائيل لما سبق إقراره ويطلب إليها الانسحاب التام بدون تأخير، ويقضي الثاني بإقرار المقترحات المقدمة من السكرتير العام في ٢٤ يناير/ كانون ثاني لمرابطة قوة الطوارئ على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل والظاهرة بشروط الهدنة[١٨]. كانت مصر من الوجهة الفنية لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل، إذ إنها لم توقع معها أي معاهدة للصلح في

---

[١٤] مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص ١٦٢.

[١٥] وثائق أساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، ج٥، ١٩٤٩-١٩٥٦م، جمع وإعداد: سمير أيوب، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٧م، الوثيقة رقم ٥٧، ص ٢١٦.

[١٦] محمد سعيد حمدان: سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٤٥٦.

[١٧] مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

[١٨] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرار رقم ١١٢٣، ص٥٠، قرار رقم ١١٢٥، ص ٥١.

أعقاب الحرب الأخيرة، وكانت مصر تخشى أن يكون تحصين إسرائيل في غزة وشرم وسيلة لحمل العرب على إبرام صلح رسمي معها من شأنه أن يضيع على مصر حق إقفال خليج العقبة في أوقات الحرب.

قامت الجمعية العامة للنظر في مسألة السويس خلال تسع جلسات لها فيما بين ٢٢ فبراير/ شباط – ٨ مارس/ آذار ١٩٥٧م. وتجلت مساعي الأمم المتحدة في تصريح لهمرشولد[١٩] سجل فيه مباحثاته مع الأطراف المعنية، وجاء فيه: "إن رغبة الحكومة المصرية لا تتعارض مع انتشار قوات الطوارئ في قطاع غزة، بالإضافة إلى الحدود، وإيجاد شروط فعالة لمنع التسلل وضمان إدارة مدنية فعالة وإسهام كبير في رعاية اللاجئين والتنمية الاقتصادية"[٢٠].

أصدرت الحكومة المصرية بياناً أوضحت فيه أن غزة غير خاضعة للوصاية حتى توضع تحت إدارة الأمم المتحدة[٢١]، عاد همرشولد وأيد المبدأ القائم بأن وضع قطاع غزة سيحد من نظام الهدنة، وأن قوات الطوارئ لا تتمتع بصفة سياسية بل يقتصر دورها على حل المشاكل العاجلة وأن انتهاء مهمتها متروك للجنة الاستشارية بالاتفاق مع الأمم المتحدة[٢٢].

كان هناك مساعٍ أخيرة في كواليس الأمم المتحدة لإصدار بيان يتحدث عن أن خليج العقبة هو مياه دولية ولكن غالبية الأعضاء اعتبرت بأن التصريح مكافأة للعدوان خاصة إذا صدر قبل الانسحاب الإسرائيلي، وكانت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل وراء ذلك حيث بيّنت للجمعية العامة أيضاً رغبة بلادها في أن يصدر إعلان من هذا النوع بخصوص غزة والمضائق، ولكنها لم تجد استجابة من الأعضاء[٢٣].

قامت ست دول عربية وآسيوية بتقديم مشروع قرار في ٢٢ فبراير/ شباط ١٩٥٧م يدعو إلى اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل إذا امتنعت عن الانسحاب التام من الأراضي المصرية[٢٤]، وقامت وزارة خارجية إسرائيل إزاء ذلك بإبلاغ الجمعية العامة في الأول من مارس/ آذار ١٩٥٧م أن إسرائيل ستقوم بالانسحاب من قطاع غزة وشرم الشيخ على أساس أن تكون قوة الطوارئ الدولية وحدها دون غيرها هي التي تتولى السلطة في الشؤون العسكرية والمدنية. وحاولت جولدا مائير إقناع الولايات المتحدة أنه لا يجب أن يعود المصريون إلى السيطرة

---

[١٩] داغ همرشولد: ١٩٠٥-١٩٦١م سياسي سويدي، أمين عام الأمم المتحدة ١٩٥٣م حتى قتل في حادث طائرة ١٩٦١م، نال جائزة نوبل للسلام ١٩٦١م (المنجد، مرجع سابق، ص ٥٩٧).

[٢٠] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٤٢٣.

[٢١] محمد سعيد حمدان، مرجع سابق، ص ٤٥٦.

[٢٢] Lt. General, E. L. M. Burns, Between Arab and Israeli, The institute for Palestine studies, Beirut, 1969, p. 129.

[٢٣] Ibid, p. 130.

[٢٤] محمد سعيد حمدان، مرجع سابق، ص ٤٥٨.

الفعالة على القطاع، لأن إسرائيل ستعاود احتلاله بغض النظر عن نشاط الفدائيين[٢٥]، ولا شك أن الحكومة الإسرائيلية كانت تتعرض لضغط داخلي في حالة عودة السيطرة المصرية على القطاع.

وقد استمرت إسرائيل بالمناورة حتى النهاية وبهدف عدم الانسحاب من قطاع غزة، وكان من ضمن مناوراتها أن تكون شريكة للقوات الدولية في حكم القطاع، ولكن عبد الناصر رفض، ثم حاولت أن ينفرد الدوليون وحدهم في إدارة القطاع، فرفضت مصر ذلك أيضاً، وقبلت حلاً وسطاً أمام التعنت الإسرائيلي بتواجد مصري على هيئة ضباط وأفراد شرطة بدون قوات مسلحة وهنا لعبت القوى الوطنية الفلسطينية في القطاع دورها في تحريض الجماهير ضد محاولة تدويل القطاع بعد أن دخلته القوات الدولية مما جعل الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء القطاع يخرج في مظاهرات صاخبة تنادي بعروبة القطاع وعودة الإدارة المصرية إليه، وقد سقط الشهيد محمد شرف برصاص الدوليين عندما صعد إلى أعلى مكان في سراي الحكومة بغزة لرفع العلم المصري على سيارته. وكان من ذكاء الرئيس عبد الناصر أن أمسك زمام الموقف باللحظة المناسبة وأعلن عن تعيين الفريق محمد حسن عبد اللطيف حاكماً إدارياً عاماً للقطاع، الذي وصل إلى غزة ساعة الإعلان عن ذلك، وبتعاون أهالي القطاع مع الإدارة المصرية عاد القطاع إلى عروبته وسقطت خطة التدويل[٢٦].

وبالتالي نرى أن بن غوريون أخفق في تجسيد أطماعه وأهدافه الصهيونية بضم سيناء إلى دولة إسرائيل والتخلص من خطر الفدائيين في قطاع غزة وتحقيق الأمن الشامل والهدوء التام للمنطقة الجنوبية من إسرائيل.

نتائج حرب ١٩٥٦:

ما طرأ من أحداث على شواطئ بورسعيد ورمال صحراء سيناء ومياه قناة السويس وأراضي غزة الفلسطينية عام ١٩٥٦م، يعتبر بمثابة نقطة تحول بالغة الأهمية ليس في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط فحسب بل في تحول مسار تاريخ إمبراطوريات الاستعمار القديم بريطانيا وفرنسا وظهور الولايات المتحدة الأمريكية ينافسها الاتحاد السوفياتي كقوة جديدة تملأ الفراغ من ناحية، وبزوغ نجم حركات التحرر الوطني انطلاقاً من المنطقة العربية ليشع بريقاً أضاء روح الانتفاضة والثورة بين شعوب العالم الثالث من ناحية أخرى[٢٧].

ويمكن القول، إن المستفيد الأكبر في هذه الحرب هي إسرائيل، كون إسرائيل ربحت فرصة استخدام خليج العقبة بعد أن كان محظوراً عليها بموجب بنود اتفاقية الهدنة المصرية–الإسرائيلية منذ سنوات.

فكان هناك شيءٌ من الهدوء على طول الحدود مع قطاع غزة، بعد تمركز قوات الطوارئ الدولية على الجانب المصري من خط الهدنة، ولكن إسرائيل قد أخفقت في نيل حرية المرور بسفنها في قناة السويس، كما فشلت

---

[٢٥] جولدا مائير، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

[٢٦] فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص ١٥١.

[٢٧] فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص ١٥٢.

في إسقاط عبد الناصر، وشهد نفوذه في المنطقة تصاعداً كبيراً بعد العدوان الثلاثي مع أن الإسرائيليين صوروه كطاغية معتبرينه الخطر الأكبر على إسرائيل[٢٨].

وكان واضحاً قلق إسرائيل من زعامة جمال عبد الناصر، وتأثيره الممتد على الحكومات العربية وعلى الشارع العربي والمواطن العربي، الذي لو أقام بواسطته اتحاداً عربياً يهدّد بقاء إسرائيل أو على الأقل لحصلَ على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين أو صرف تعويضات لهم، وعودة إسرائيل إلى حدود التقسيم لعام ١٩٤٧م، وهي المطالب التي نادى بها عبد الناصر في أكثر من محفل[٢٩].

أما بالنسبة لمصر، فبمقياس المصالح الاقتصادية الداخلية يمكن القول إنها خرجت وقد اكتسبت تأميم شركة قناة السويس، وبذلك تخلصت مصر من كثير من مظاهر النفوذ الاقتصادي الأجنبي في البلاد[٣٠].

وأشار محمد حسنين هيكل أن مصر خرجت من هذه الحرب وقد ازدادت قوة وأهمية، إذ لم يتحقق أي هدف استراتيجي من أهداف العدوان[٣١]، ونحن قد نتفق مع هيكل في النقطة الأولى من مقولته، لكننا نختلف معه في النقطة الأخيرة، لأن إسرائيل بمرورها في مياه خليج العقبة قد سجلت هدفاً استراتيجياً كبيراً.

أما عربياً، فلا أحد ينكر أن العالم العربي أدرك حقائق وضرورات وحدته ومكامن وحدته. كما حمل حركات التحرر العربية على تكريس جهودها لتحقق المزيد من التعاون والتضامن فجاء البيان التاريخي المصري السوري في ٤ فبراير/ شباط ١٩٥٨م معلناً قيام الوحدة[٣٢].

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، فيمكن القول إن غياب الاستراتيجية فضلاً عن عدم التنسيق وتعدد السياسات العربية جعل العرب بما فيهم مصر يخرجون بخسارة من هذه الناحية، ولم يتم تحقيق أي مكسب مادي أو معنوي لشعب فلسطين أو لاجئيه، إلا إذا اعتبرنا عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة بدلاً من قوات الطوارئ الدولية مكسباً هلل الأهالي له وكبروا، بل نجد على العكس حتى اللاجئ الذي كان يذهب إلى أرضه ومنزله خفية تحت جنح الظلام بحجة أنه مكلف بمهمة فدائية أصبح الآن وبعد وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية لا يستطيع ذلك ولا يسمح له به. وخسر لاجئو غزة والقطاع أكثر من هذا وآخر ما يربطهم بوطنهم، حين فقدوا جميع الوثائق التي تثبت ملكيتهم لأرضهم في فلسطين المحتلة حين أمر الكولونيل اليهودي "بن ليفيان" رئيس المخابرات الإسرائيلية بنسف دار الوثائق والتسجيل في غزة، كما جاء

---

[٢٨] Abba Eban: Voice of Israel, New York 1958, pp. 276-291.

[٢٩] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٤٣٢.

[٣٠] المرجع السابق، ص ٤٣٢.

[٣١] محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٥٨٢.

[٣٢] جميل الشقيري: قضية فلسطين الحربية والسياسية، مطبعة مصنع الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٦٢م، ص ٩٢-٩٥.

الحريق أيضاً على جميع الوثائق الخاصة بملكية قطاع غزة، وكانت هذه المشكلة من أعقد المشاكل التي واجهت الإدارة المصرية عقب عودتها للقطاع في مارس ١٩٥٧م[٣٣].

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية ودورها السياسي في حرب ١٩٥٦:

الطروحات الأمريكية السياسية التصفوية:

١- طرح (جاما):

كان توقيت هذا الطرح بعد نجاح ثورة يوليو في مصر في صيف ١٩٥٢م، وفيما كانت جهود الثورة جارية لإنهاء بقايا الاستعمار البريطاني، انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة وطرحت وساطتها (السرية) لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، بهدف إنهاء وتصفية القضية الفلسطينية[٣٤].

يمكن القول، إن الطرفان الأمريكي والمصري، التقيا في مصلحة مشتركة في الاستمرار في التواصل، فعينت الإدارة الأمريكية ثلاثة من قادة الاستخبارات لديها، وهم: كيرميت روزفلت ووومايلز كوبلان للجانب السري من الاتصالات وروبرت أندرسون للجانب العلني. ولذلك عُرف هذا الطرح من المفاوضات بمشروع جاما[٣٥]. أما ماهية مشروع جاما فهي تنص على أن يقوم كل من روزفلت وكوبلاند بسلسلة من المحادثات مع الرئيس عبد الناصر من أجل الوصول إلى موقف أساسي تنطلق منه المفاوضات، كما يقوم اثنان من الدبلوماسيين الأمريكيين بإجراء محادثات مماثلة مع بن غوريون للوصول إلى موقف إسرائيلي مشابه للموقف المصري[٣٦]. بعد ذلك ينتقل آندرسون بين القاهرة وتل أبيب من أجل التقريب بين الموقفين إلى أقصى حد ممكن، وعندئذ يتم ترتيب اجتماع بين عبد الناصر وبن غوريون في يخت خاص في البحر المتوسط لسد الفجوة نهائياً بين الطرفين، ويؤكد كوبلاند أن روزفلت قد حصل على موافقة كل من عبد الناصر وبن غوريون على هذه الترتيبات مع إصرار الرئيس المصري على نقطتين:

أولاً: يجب أن تحصل مصر على أكثر من مجرد ممر يربطها بالأردن ويتم تحديد عرض هذا الممر في المفاوضات مع إسرائيل، وذلك لتأمين اتصال إقليمي بين أفريقيا وآسيا.

ثانياً: على الإسرائيليين أن يوافقوا من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم[٣٧].

---

[٣٣] غازي ربايعة: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م، ص ١١١.

[٣٤] منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧-١٩٥٩م، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦م، ص ٥٠.

[٣٥] مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

[٣٦] أحمد خليفة: مُلخص مذكرات بن غوريون، شؤون فلسطينية، عدد ٥، نوفمبر/ تشرين ثانٍ ١٩٧١، ص ٢٢٠-٢٢١.

[٣٧] ليلى القاضي: تقرير حول مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٧٢م، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢، يونيو/ حزيران/ ١٩٧٣م، ص ٩٠-٩١. انظر أيضاً مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، ترجمة: دار الفكر، بيروت، ١٩٧٠م، ص ٨٨.

ويلقي كوبلاند مسؤولية فشل مشروع جاما على أكتاف بن غوريون وتصلبه إذ يقول: إن رئيس الوزراء الإسرائيلي رفض مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية مع أندرسون وقال له: وظيفتك هي أن تعمل على عقد اجتماع بيني وبين عبد الناصر، وإذا كنت سأقدم تنازلات فإنني سأقدمها له وليس لأي شخص آخر"[٣٨].

ويمكن القول: إن طرح جاما، قد أُجهض كغيره من الطروحات بسبب التعنت الإسرائيلي، ورفض بن غوريون الحديث عن التنازلات الإسرائيلية، وقد برر يعقوب هرتزوغ الذي حضر الاجتماعات مع أندرسون، موقف إسرائيل بقوله: إن إسرائيل لم تكن تعتقد أن باستطاعة عبد الناصر عقد الصلح مع إسرائيل حتى لو أراد ذلك بسبب المعارضة الداخلية والعربية لمثل هذه الخطوة[٣٩]، كما يبرر بن غوريون رفض المشروع بأنه كان يعتقد أن عبد الناصر كان يجري هذه الاتصالات على سبيل المناورة ومن أجل كسب الوقت كي يتيح الفرصة أمام جيشه لاستيعاب السلاح السوفياتي الجديد. وفي هذه الإشارة أكثر من مغزى على تفكير إسرائيل واستعدادها للاشتراك في العدوان الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦م[٤٠].

في الخلاصة أجهض المشروع لأنّ إسرائيل تسعى دائماً لإجهاض أي طروحات سلام تُعرض عليها الانسحاب من الأراضي العربية، فقوتها منطقها، وخاصة مع التشتت العربي وضعفه، وكذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن معنية بالضغط على إسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية في ظل أجواء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي والمشاكل العديدة التي تواجهها.

٢- طرح دالاس:

ومن أبرز ما طرحه دالاس (وزير الخارجية الأمريكية) آنذاك، هو إعادة توطين الفلسطينيين من خلال مشاريع اقتصادية[٤١].

ففي ٢٦ أغسطس/ آب ١٩٥٥ صرح دالاس شارحاً السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك في اجتماع للجنة العلاقات الخارجية الأمريكية، ومن أهم ما جاء فيه:

١- وضع حد لبؤس ملايين اللاجئين من الفلسطينيين المقتلعين مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية المتواجدين فيها. ومن

---

[٣٨] مايلز كوبلاند، مرجع سابق، ص ٩٠.

[٣٩] ليلى القاضي، مرجع سابق، ص ٩١، نقلاً عن معاريف ١٩٧١/٨/٦.

[٤٠] ليلى القاضي، مرجع سابق، ص ٩١.

[٤١] محمد شديد: الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، مرجع سابق، ص ١١٠.

أجل تحقيق التوطين اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضي من خلال مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من الاستقرار والعمل فيها[٤٢].

٢- ومن أجل تحقيق هذه الأفكار اقترح دالاس على إسرائيل دفع تعويضات للاجئين يتم تمويلها من قرض دولي ستشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية. وأكد أن بلاده ستشارك في إقامة مشاريع الري وتحقيق التنمية المائية في المنطقة ما سيساعد مباشرة على إعادة توطين اللاجئين[٤٣].

٣- في البند الثاني من مشروع دالاس تحدث عن الحاجز النفسي قائلاً:

"الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمان والاطمئنان". وشدد دالاس على أن التغلب على هذا الخوف والوصول إلى الشعور بالأمان لا يمكن أن يتحققا بجهود دول المنطقة وحدها، بل يتطلبان إجراءات جماعية هدفها ردع أي عدوان بشكل قوي وحاسم. على هذا الأساس عبر دالاس عن استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات رسمية هدفها منع أي عمل من قبل الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها بالقوة، بالإضافة إلى كبح مثل هذا العمل، كذلك عبر عن أمله في أن توافق دول أخرى على المساهمة مع أمريكا في مثل هذه الضمانات الأمنية، وأن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة[٤٤].

٤- من أجل ضمان الحدود يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق حول طبيعة هذه الحدود، وبما أن الخطوط التي تفصل إسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن اتفاقيات لجنة الهدنة عام ١٩٤٩م، ولا تشكل حدوداً ثابتة دائمة، تصبح مسألة الحدود من أهم المسائل التي يجب حلها من أجل الوصول إلى تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل[٤٥].

وهكذا يتضح من هذا المشروع، أن التكتيك الأمريكي يهدف إلى نزع الصبغة السياسية عن النزاع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وإعادة طرح المشكلة على أنها مشكلة تكنوقراطية قابلة للحل بالوسائل الفنية، وهذا يعني تحويل المشكلة وتجزئتها إلى قضية اقتصادية (التنمية المائية وغيرها) وقضية إنسانية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وحل مشكلة الحدود بما يضمن مكاسب إسرائيل الجغرافية في الأرض العربية.

دور الرئيس الأميركي أيزنهاور ونهاية العدوان الثلاثي ١٩٥٦:

أرسل الرئيس الأمريكي (أيزنهاور) وزير خارجية دالاس في ١/آب/ ١٩٥٦م إلى بريطانيا، للعمل على دعوة (فرنسا وإنجلترا) للتفاوض مع مصر، في محاولة لإيقاف استعمال القوة المباشرة التي كان يفترضها إيدن وكما

---

[٤٢] ملف وثائق فلسطين، ج٢، مصدر سابق، وثيقة رقم ٢٨٤، ص ١١٦٥-١١٦٩.

[٤٣] ليلى القاضي، مرجع سابق، ص ٩١.

[٤٤] منير الهور وطارق الموسى، مرجع سابق، ص ٥٦.

[٤٥] ملف وثائق فلسطين، ج٢، مصدر سابق، ص ١١٦٩. انظر أيضاً: محمد شديد، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

جاء في رسائله العديدة للرئيس إيزنهاور، ومنها رسالة أكتوبر لذلك العام. وقد وافق دالاس على استخدام القوة كحل نهائي، إذا فشلت كل الجهود الأخرى[٤٦]، ولذلك دفعت أمريكا باتجاه بعثات الوساطة، وباتجاه البحث عن حل داخل مجلس الأمن وفي أروقة الأمم المتحدة. ويوم العدوان لم تكن أمريكا تعتقد أن الجهود السلمية قد وصلت فعلياً إلى طريق مسدود، إذ إنها (وهذا الأهم) لم تكن قد استشيرت في العدوان. لذلك أعلن الناطق بلسان البيت الأبيض عشية إعلان الإنذار البريطاني الفرنسي الشهير (٢٩ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٥٦م) أن الرئيس قد علم بالأمر عبر التقارير الصحافية وأن الولايات المتحدة ألزمت نفسها بمساعدة ضحايا العدوان في الشرق الأوسط ودعا المتحدث الصحافي إلى عقد جلسة طارئة في الصباح لمجلس الأمن الدولي[٤٧].

رفضت أمريكا كل الطروحات السوفياتية لإيقاف العدوان الثلاثي، بحجة ضرورة العمل داخل نطاق الأمم المتحدة، لكن الموقف الأمريكي كان يهدف إلى إبعاد السوفيات عن القيام بأي دور في المنطقة، وحتى إلى بريطانيا وفرنسا.

وتأكيداً لذلك، فقد أرسل بولغانين (الرئيس السوفيايتي) إلى أيزنهاور، يقترح فيها تشكيل قوة أمريكية وسوفياتية مشتركة، لوقف التدخل البريطاني الفرنسي، وكانت حجة رفض أيزنهاور لهذا العرض، لتعارضه مع ميثاق الأمم المتحدة[٤٨]، وسنجد أنه بمجرد الإعلان عن هذه القوة كان كافياً لوقف العدوان.

وفيما بعد، دعا خروشوف إلى لقاء بين الاتحاد السوفياتي وأمريكا وبريطانيا وفرنسا والهند والسكرتير العام للأمم المتحدة في رسالة بعث بها إلى أيزونهاور لبحث مشكلات الشرق الأوسط، لكن أيزنهاور رفض مرة أخرى اي حل خارج إطار الأمم المتحدة[٤٩].

وبعد العدوان، بدأت المحاولات داخل أروقة الأمم المتحدة لاستصدار قرارات لوقف القتال وبدأت مجموعة الدول الأفروآسيوية والدول الاشتراكية تدرس تقديم اقتراح للجمعية العامة، بفرض عقوبات على إسرائيل إذا رفضت الانسحاب غير المشروط، لكن أمريكا عارضت ذلك وحاولت إقناع جمال عبد الناصر بالموافقة على وضع قوات دولية في غزة ومضائق تيران، لكن ناصر حاول أن يقوم بمناورة في الموضوع، كما رفض بن غوريون مسألة الانسحاب[٥٠].

غادر دالاس ومندوب أمريكا في الأمم المتحدة، هنري كابوت لودج إلى جورجيا حيث كان الرئيس أيزنهاور هناك. وبعد مناقشات مطولة، أقر الثلاثة في غياب أية بدائل أخرى، ضرورة اقتراح تطبيق عقوبات عبر

---

[٤٦] L.T. General-Burns, Op. Cit., p. 128-130.

[٤٧] Ibid, p. 129.

[٤٨] توفيق أبو بكر: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٠٢.

[٤٩] Robert Silverburg, Op. Cit., p. 536.

[٥٠] توفيق أبو بكر، المرجع السابق، ص ١٠٢.

تقديم توصية أمريكية في الجمعية العامة بذلك. وقطع الرئيس إجازته وعاد للعاصمة ليشرف على الحملة الأمريكية[٥١].

قدمت أمريكا إلى الجمعية العامة مشروعاً في ٢ فبراير/ شباط ١٩٥٧م ينص على انسحاب إسرائيلي شامل إلى حدود هدنة ١٩٤٩م، وعلى السماح بدخول قوات الأمم المتحدة[٥٢].

وأرسل (أيزنهاور) برسالة لـ (بن غوريون) قال فيها:

"إنك تعرف أن حكومتنا تقدر عالياً روابط الصداقة معكم وتريد لها الاستمرار لتطوير (الأمة) الإسرائيلية. إن أي استمرار في تجاهل حكم المجموعة الدولية، سيقود إلى إجراءات من جانب هذه الدول مما سيؤذي فعلياً علاقتكم مع دول كثيرة"[٥٣].

وفي مؤتمر صحافي بتاريخ ٥ فبراير/ شباط أعلن دالاس "أن حكومته لن تأخذ إجراءات منفردة، ولكننا ننظر بكثير من العناية والاعتبار للإجراءات الجماعية التي ستقترحها الأمم المتحدة". وقد رفض بن غوريون في رسالة جوابية للرئيس الانسحاب المقترح[٥٤]، بعدها قرأ الرئيس أيزنهاور إنذاره الشهير على الشعب في ٢٠ فبراير/ شباط ١٩٥٧م وجاء فيه "أطالب إسرائيل بالانسحاب، كما أنني أعارض فرض أية شروط للانسحاب، لأنه إذا سمح باستخدام القوة لفرض أية شروط، فإن هذا يزعزع أسس إقامة المؤسسة العالمية.. إن من حق إسرائيل أن تتأكد من وقف الغارات على أراضيها من قطاع غزة، ومن حريتها في المرور عبر الممرات، لكن هذا يجب أن لا يكون شرطاً مسبقاً للانسحاب وتحدث الرئيس عن مسألة المجر (ودخول السوفيات إليها في ذلك الوقت) فقال إنه لا يصلح لإسرائيل التذرع بأن الأمم المتحدة لن تفعل شيئاً إزاء غزو الاتحاد للمجر، فإن خطأين لا يشكلان صواباً[٥٥]، وقال إنني لا أؤمن أن تقصير إسرائيل يجب أن يقابل بالسكوت، لأن الأمم المتحدة فشلت في تنفيذ قراراتها التي أدانت السوفيات لاعتدائهم على الشعب الهنغاري[٥٦].

ونجد أن الرئيس أكد في كلمة علنية، على حرية مرور إسرائيل عبر المضائق وحقها في التأكد من أن الغارات ستتوقف على أراضيها (وهذا تم بوضع قوات طوارئ دولية في غزة) لكنه كان حاسماً فيما يتعلق بضرورة الانسحاب.

---

[٥١] المرجع السابق، ص ١٠٣.

[٥٢] قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرار رقم ١١٢٥، ص ٥١.

[٥٣] Robert Silverburg: American Jews and the State of Israel. If I forget the Jerusalem (New York Morrow, 1970), p. 537.

[٥٤] Robert Silverburg: American Jewish and the State of Israel, p. 537.

[٥٥] Ibid, p. 538.

[٥٦] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، ج٢، ص ١٢٠٩.

قامت إسرائيل بإرسال أبا إيبان للتفاوض والحوار مع دالاس، حيث توصل الرجلان لاتفاق حول الانسحاب، في ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٥٧م، أذاعته جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، وفي الأمم المتحدة.
وبموجب الاتفاق تعتبر إسرائيل أن منعها من حق العبور من ممرات تيران والعقبة، يعتبر بمثابة إعلان حرب لها بموجب حق الدفاع عن النفس. وبالنسبة لقطاع غزة فيجب على القوات الدولية، أن تمنع الهجمات الفدائية على إسرائيل من هناك. وفي النهاية تم الانسحاب في مارس من ذلك العام[٥٧].
إن موقف إدارة أيزنهاور ضد العدوان الإسرائيلي لم يمر بسهولة داخل الكونغرس وبعض الإدارات الأمريكية. فقد تحرك الديمقراطيون لاستغلال موقف أيزنهاور ضمن لعبة الحسابات الداخلية، وقدم سبعون نائباً ديمقراطياً اقتراحاً للإدارة الأمريكية، باشتراط الانسحاب الإسرائيلي بزوال كل الأسباب التي أدت للحرب. كما أن بعض قادة الجمهوريين في مجلس الشيوخ هددوا بالعمل ضد اتجاهات الرئيس، وقد هدد بعضهم بالاستقالة من منصبه في الوفد الأمريكي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا استمر الموقف الأمريكي كما هو عليه (تماماً كما حاولت اليانور روزفلت أن تفعل عشية تراجع أمريكا عن التقسيم، وطلبها فرض الوصاية الدولية على فلسطين في أوائل عام ١٩٤٨م)[٥٨].
ولنجمل المصالح الأمريكية التي دفعت بإدارة أيزنهاور لاعتمادها، فكانت أن مثل هذا العدوان، والذي ألغى النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة، كان فرصة ذهبية كبيرة لأمريكا، وجب استغلالها، وذلك يتطلب بالطبع أن لا تظهر واشنطن أمام العرب بنفس المظهر الاستعماري السابق لبريطانيا وفرنسا[٥٩].
خططت أمريكا منذ فترة طويلة لإنشاء منظمة للدفاع في الشرق الأوسط، تضم العرب وإسرائيل، كما كان تفكير ترومان في نهاية عهده، وكما بدا واضحاً من جولة دالاس في الشرق الأوسط وخطاباته العالمية، وكما ظهر في مبدأ أيزنهاور فيما بعد.
ولذلك إن لم يكن الموقف الأمريكي متوازناً فإن شيئاً من ذلك لن يتحقق، وسيرتمي العرب (على حد تعبير الإدارة الأمريكية) في أحضان السوفيات[٦٠].
أشرف الرئيس الأمريكي على استصدار قرار من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالانسحاب، أبلغ الزعماء الغاضبين من رجالات الكونغرس من الديمقراطيين بزعامة جونسون، ضرورة خضوع إسرائيل للانسحاب وإلا فإن العرب سيتجهون نحو السوفيات. وقد طلب منه زعماء الكونغرس أن يتحمل المسؤولية بمفرده، ووافق على ذلك، ورفض الابتزاز المتعلق بأصوات اليهود في الانتخابات، ومع ذلك حصل في الانتخابات التي

---

[٥٧] جولدا مائير: حياتي، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
[٥٨] غازي ربايعة: القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م، ص ١٠٩.
[٥٩] هنري كتن: قضية فلسطين، ترجمة رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة، ط١، ١٩٩٩م، ص ١٠٥.
[٦٠] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص ١٠٥.

حصلت بعد العدوان على واحد من أعلى الأرقام في تاريخ أمريكا، إذ نال ٤٧ ولاية: ٤٥٧ صوت انتخابي، مقابل ٧٣ صوتاً لمنافسه إدلاي ستيفنسون[٦١]، وهذا في رأينا يبطل أسطورة الصوت اليهودي الحاسم في الانتخابات.

ولنزَ خلفيات الموقف الأمريكي، حين قال وزير الخارجية الأمريكي (دالاس) في يناير ١٩٥٧م، في حضور لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية:

"إن التضحيات الهائلة التي قدمتها الولايات المتحدة، لإعادة الحياة إلى اقتصاد أوروبا بعد الحرب، ولتكوين قوة دفاعية عن أوروبا، سيحطمها سقوط الشرق الأوسط بيد الشيوعية الدولية"[٦٢].

الذي رفع من أهمية هذا العامل، المواقف المشرفة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي من حرب السويس (وخاصة الإنذار الشهير في ٥ ديسمبر/ كانون أول ١٩٥٦م)، ما ساهم في رفع درجة الحرارة في صداقة العرب مع السوفيات. وقد خشي الأمريكيون أن يعتبر العرب هذا العامل، هو الدافع الأول لوقف العدوان مما سيترك آثاره في المستقبل وليس هناك من شك أن هذا العامل بتأثيراته، كان عاملاً رئيسياً من عوامل وقف العدوان، بجانب صمود القيادة المصرية والشعب المصري ووقفة الشعوب العربية وشعوب العالم مع مصر، وفي تحليل محمد حسنين هيكل[٦٣] لأسباب تأخر الإنذار لأطراف العدوان لأكثر من شهر يرى أن السوفيات يتخذون مواقفهم الحازمة في القضايا المبدئية عامة بعد أن تتوافر لها شروط ثلاثة:

– أن يثبت أصحاب قضية وطنية صلابتهم في الدفاع عن قضيتهم وأن يتحملوا مسؤولياتهم قبل أن يطلبوا من الآخرين مساعدتهم وأن يؤكدوا قدرتهم على الصمود المستقل.

– أن ينجح أصحاب هذه القضية في خلق رأي عام قوي في مناطقهم وأن يخلقوا تياراً قوياً متعاطفاً معهم في العالم كله.

– أن يظهر بجلاء من وقائع سير الصراع أن القوة المعادية قد تورطت في عدوانها إلى درجة تجعل إدانتها أمراً مؤكداً والتصدي لها شيئاً مطلوباً على نطاق وطني وإقليمي وعالمي. وعندما تتوافر هذه الشروط الثلاثة فإن الاتحاد في العادة يقرر موقفه بحزم وحسم[٦٤].

لذلك كان الموقف الأمريكي ضمن حسابات توازن القوى والردع النووي الشامل بين المعسكرين الكبيرين في الحرب الباردة التي شهدت تصعيداً في تلك الفترة (الخمسينيات).

---

[٦١] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص ١٠٦.

[٦٢] جون. س. بادو: الموقف الأمريكي تجاه العالم العربي، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت.، ص ١٢٠–١٢٥.

[٦٣] محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٥٥٥.

[٦٤] المرجع السابق، ص ٥٥٥.

وكان العامل الثاني أن أمريكا لم تستشر من قبل فرنسا وبريطانيا في الحرب، وكان تجاهل أطراف العدوان الثلاثي للولايات المتحدة عامل حاسم من عوامل فشل الحرب ومعارضة أمريكا لها، لذلك يقول أيزنهاور عشية الحرب: "إن بريطانيا وفرنسا لم تحيطا حكومة الولايات المتحدة علماً بالحرب، ولم تأخذا رأيها في مسألة استخدام القوات المسلحة"[٦٥].

وهذا لا يعني أن أمريكا ضد استخدام القوة أو التهديد بها، من حيث المبدأ إذ يقول أيزنهاور إنه لم يكن ضد اللجوء إلى القوة المسلحة ضد عبد الناصر حتى لا يوضع مصير أوروبا الغربية في يد ديكتاتور، فهو يرى أن اللجوء للقوة ليس أمراً مستبعداً وقد يكون ضرورياً وفي حالة الاضطرار لاستخدامه، يجب أن يكون قوياً وسريعاً وحاسماً بحيث يتم بنجاح وفي أقرب وقت، وإن أي إجراء آخر قد يخلق مشكلات عديدة[٦٦].

لم تُستبعد القوة من محادثات لندن أمريكياً، كحل نهائي، لذلك توهمت أمريكا بعد وقف حرب السويس، أن صفحتها بيضاء في العالم العربي وأن الجو قد خلا لها من أجل وراثة النفوذ البريطاني الفرنسي، ومن أجل مطاردة النفوذ، وهو الهدف الرئيسي لمبدأ أيزنهاور. إن مبدأ أيزنهاور يتمثل في الرسالة التي بعثها أيزنهاور للكونغرس في يناير/ كانون ثانٍ ١٩٥٧م، لاستصدار تشريعات جديدة من مجلس النواب والشيوخ، وبعد مناقشة الرسالة وإقرارها، أصبحت تعرف بمبدأ أيزنهاور[٦٧].

وقد جاء في تلك الرسالة: إن لدينا ثلاث حقائق في الشرق الأوسط[٦٨]:

– كان الشرق الأوسط دائماً هدفاً للأطماع، وهو اليوم موضع اهتمام الشيوعية العالمية، أكثر من أي وقت مضى.

– يتظاهر حكام الاتحاد السوفياتي بأنهم لا يبغون استخدام أية وسيلة لاكتساب أصدقاء في المنطقة.

– إن الأمم المتحدة تريد أن تقوي نفسها للمحافظة على استمرار استقلالها.

وبعد الحديث عن روحية الشرق الأوسط وأهميتها تُكمل الرسالة وتقول: "نجد اليوم ضرورة قيام عمل موحد بين الرئيس والكونغرس على الأسس التالية:

– تخويل الولايات المتحدة السلطة في أن تتعاون وتساعد أية أمة أو مجموعة من الأمم في الشرق الأوسط في تطوير اقتصادياتها وتدعيم استقلالها الوطني.

– تخويل السلطة التنفيذية التعهد بتنفيذ برامج المعونات العسكرية والتعاون مع أية أمة ترغب في ذلك.

---

[٦٥] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص ١٠٧.

[٦٦] أحمد مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٩٧٨م، ص ١٤٣.

[٦٧] المرجع السابق، ص ١٤٤.

[٦٨] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، ج٢، ص ١١٩٨–١١٩٩.

– تخويل الحكومة تقديم المساعدات وزيادة التعاون بما فيه من استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية استقلال هذه الدول ووحدة أراضيها وعندما تطلب ذلك لصد العدوان من الشيوعية الدولية، وتطابق هذه الإجراءات المعاهدات والالتزامات الدولية.

– تخويل الرئيس سلطة استخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية والدفاعية ووضع المبالغ اللازمة لتنفيذ معاهدة الأمن المتبادلة لعام ١٩٥٤م دون أية حدود.

– إن التشريع المطلوب الآن لا يدخل في نطاق الميزانية الحالية، ولا تستطيع دائرة بحث تشريع لإقرار ٢٠٠ مليون دولار خلال السنتين: ١٩٥٨م، ١٩٥٩م، لصرفها على الخطة، إضافة إلى برامج الدفاع المتبادل الخاص بالمنطقة، والموافق عليها من قبل الكونغرس[٦٩].

ولابد من ذكر أن تقرير دالاس أشار إلى أن العرب يخشون الصهيونية كخطر مباشر أكثر من الشيوعية، رغم سعي إدارة أيزنهاور إلى الامتناع بعكس ذلك.

لقد كان طرح مشروع (ملء الفراغ)، بعد انحسار النفوذ البريطاني الفرنسي هو محاولة أمريكية لاستغلال الموقف من حرب السويس، لتحقق أمريكا بهذا المشروع، ما عجزت الدول الأخرى عن تحقيقه بالحرب، وهو إخضاع المنطقة العربية للوصاية الأمريكية مجدداً، تحت زعم ضرورة ملء الفراغ، قبل أن يملأه السوفيات.

قال الرئيس أيزنهاور: "إن قبولنا في الشرق الأوسط يساعدنا على حفظ الاستقلال ووحدة الأراضي في إحدى أهم مناطق العالم، إن الولايات المتحدة ستفعل ما في وسعها للحفاظ على استقلال دول الشرق الأوسط. إن المساعدات التي ستقدمها بموجب المشروع في الفترات الحرجة كالكوارث الطبيعية والانقلابات السياسية العنيفة أو أي تهديد آخر لاستقرار تلك الدول، ولمصالح بلادنا القومية"[٧٠].

يجب أن نذكر أن ما يهدف إليه أيزنهاور ليس استقرار تلك الدول، بل مصالح بلاده الاستعمارية، فهو يقول "إن الشرق الأوسط يمدنا بجسر بين أوروبا وآسيا من ناحية وافريقية من ناحية أخرى، وهو يحتوي على ثلثي مستودعات البترول المعروفة في العالم حتى الآن"[٧١].

ونحن نعتقد أن من بين الدوافع الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في تلك الفترة كان تصاعد المد الوطني العربي، ونمو العلاقات العربية، وفشل جر العرب إلى الأحلاف المرتبطة بالدول الاستعمارية، كل ذلك جعل أمريكا تسعى للحفاظ على مصالحها واحتكاراتها المتنامية بكل الطرق والوسائل.

---

[٦٩] ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، ج٢، ص ١١٩٨-١١٩٩.

[٧٠] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص ١٠٩-١١٠.

[٧١] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص ١١٠.

نهاية الحرب:

نتيجة للاستياء الأمريكي بعد رفض إسرائيل الانسحاب من المناطق التي احتلتها، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة، وبعد فشل المساعي الأمريكية السياسية مع حكومات إسرائيل، أخذت إدارة أيزنهاور تنظر في الوسائل التي يمكن اتخاذها تعبيراً عن استيائها من الموقف الإسرائيلي. ومن الاقتراحات التي طرحت تجميد الحسابات الإسرائيلية في المصارف الأمريكية بشكل غير رسمي، فاعتبر هذا اقتراحاً غير عملي وصعباً سياسياً كذلك وصرف النظر عنه[٧٢].

وبدأت إدارة أيزنهاور تفكر جدياً في مواجهة رفض إسرائيل الفاضح الانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة. وفي السادس عشر من فبراير/ شباط ١٩٥٧م التقى الرئيس الأميركي عدداً من أعضاء وزارته لتقرير الخيارات الأمريكية. وفضلت أن تدعم قراراً يدعو أعضاء الأمم المتحدة كافة لإيقاف المساعدات إلى إسرائيل الحكومية منها والخاصة معاً. وعند بحث هذا الموضوع قام جورج همفري (وزير الخزانة) بالاتصال هاتفياً براندولف برغس مساعد وزير الخزانة للشؤون النقدية فأعطاه هذا تقديراً إجمالياً مفاده أن المدفوعات الأمريكية الخاصة إلى إسرائيل، تبلغ زهاء ٤٠ مليون دولار سنوياً وأن مبيعات السندات الإسرائيلية في بلادنا تتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون دولار سنوياً[٧٣].

وقد أثمرت سياسة أيزنهاور الحازمة إلى تراجع إسرائيل عن تعنتها وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضي العربية.

لقد قام أيزنهاور للمرة الثانية خلال رئاسته بالوقوف بوجه إسرائيل في تحد مباشر لها لقيامها بعمل مناقض لقرارات الأمم المتحدة في أراض تقع وراء خطوط هدنة ١٩٤٩م.

كان هناك في تلك الحالتين ضغط من الكونغرس ومن الجمهور بالتراجع، وقد رفض آيزنهاور في تلك الحالتين أن يرضي منتقديه، لكن هناك اختلافات مهمة بين هاتين الحالتين. ففي عام ١٩٥٣م، أوقفت المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى إسرائيل فعلاً، وإن لثمانية أيام فقط؛ وفي عام ١٩٥٧م جرى التهديد بالإيقاف، ولكنه لم يحدث[٧٤]. وفي عام ١٩٥٧م انسحبت إسرائيل فعلاً من غزة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛ وفي عام ١٩٥٣م أوقفت العمل في قناة تحويل المياه إيقافاً مؤقتاً فقط. أخيراً وفي حين أنه من الممكن القول بأن إجراءات الولايات المتحدة في عام ١٩٥٣م كانت مدفوعة جزئياً بالقلق على مصير اللاجئين الفلسطينيين (في إطار رغبة الولايات المتحدة في إعادة توطينهم وفي أمكنة أخرى)[٧٥] فإن الاهتمام الأول في عام ١٩٥٧م

---

[٧٢] دبورا جرنر، مرجع سابق، ص ١٥٠.

[٧٣] المرجع السابق، ص ١٥٢.

[٧٤] دبورا جرنر، مرجع سابق، ص ١٥٤.

[٧٥] ستيفن جرين، مرجع سابق، ص ١١٤.

كان منصباً على تقييد النفوذ في المنطقة، وتمكين أوروبا من الحصول على النفط، والحفاظ على شيء من الشرعية للأمم المتحدة – وهذه باختصار الأهداف التقليدية للسياسة الأمريكية في المنطقة.

المساعدات الأمريكية لإسرائيل:

رغم الأزمة التي سببتها حرب السويس في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حيث وصلت إلى حد التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية وإيقاف المساعدات الأمريكية لإسرائيل؛ إلا أن المساعدات الأمريكية استمرت في التدفق على إسرائيل، فقد تلقت إسرائيل مساعدات مالية أمريكية مقدارها ٥٦٠ مليون دولار في السنوات العشر الأولى من قيامها. كما بلغت تبرعات اليهود في أمريكا معدلاً سنوياً قدره ٦٠ مليون دولار، وشراء سندات إسرائيلية بقيمة ٧٠ مليون دولار سنوياً. بالإضافة إلى أموال منظمة الكيرن هايسود[٧٦] التي بلغت ١٣٠٠ مليون دولار في عشر سنوات، وفي عام ١٩٦٠م ساعدت أمريكا إسرائيل على تطوير مفاعلها الذري الصغير الذي خصص للأبحاث العلمية والاقتصادية والذي أقيم في نحال سوريك[٧٧].

وفي أرقام أخرى، إن المساعدات الأمريكية بشكل من أشكالها قد بلغت حتى عام ١٩٥٩م (٦٧٠) مليون دولار، وبلغت مبيعات سندات حتى عام ١٩٦٢م (٦٠٠) مليون دولار، كما استمرت أمريكا في دفع ألمانيا للاستمرار ببرنامج التعويضات لإسرائيل التي بلغت ٥٦٢,٥ مليون دولار إضافة إلى تعويضات الأشخاص التي بلغت ٥٢٥ مليون دولار[٧٨].

صفقة شامليون:

استمرت الولايات المتحدة عبر استخباراتها الأمريكية (سي آي إيه) في محاولاتها للجمع بين إسرائيل وحكومة عبد الناصر، لعقد اتفاقية سلام، وكان ذلك قبل أقل من سنة من حرب السويس ١٩٥٦م، كانت تحاول التوسط حول صفقة يتم من خلالها تزويد إسرائيل، للمرة الأولى، بمساعدات عسكرية رسمية أمريكية مقابل القبول بسلام دائم مع مصر، وقد وصف شاريت المحاولات "صفقة شامليون"، ففي أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٥م، حين كان في جولة لجمع التبرعات في نيويورك أجرى مفاوضات مع رجال السي. آي. إيه حول الموضوع. إن الأمر الذي لم يكن معروفاً للأمريكيين أن الإسرائيليين أنفسهم كانوا يفكرون في اللجوء إلى الروس للحصول على الأسلحة، إذا لم يلقوا قبولاً من الولايات المتحدة وكان رجال الموساد قد نصحوا بن غوريون برفض عملية شامليون لأنهم لا يثقون بعبد الناصر في حين كان دالاس يلح على شاريت بقبول

---

[٧٦] الكيرن هايسود: الصندوق التأسيسي لفلسطين، تم تأسيسه في مؤتمر لندن الصهيوني عام ١٩٢٠م، وهو يختص بالهجرة والاستيطان ويجمع القروض والهبات من أجل الاستيطان في فلسطين (عاطف عدوان: محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٩٨٧م، ص ٣٨).

[٧٧] توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص ١١١.

[٧٨] المرجع السابق، ص ١١٢.

العملية، وقد اقترح رجال الموساد الموافقة على الدخول في عملية شامليون شريطة أن يكون هناك تعهد صريح من الغرب بتزويد إسرائيل بأسلحة دفاعية، وبخاصة سلاح الجو[٧٩].

ونجحت الخطة ففيما أسماها شاريت "بعملية سياسية"، أعطت الولايات المتحدة إذناً لفرنسا في الرابع والعشرين من فبراير/ شباط ١٩٥٦م لبيع اثنتي عشرة قاذفة مقاتلة لإسرائيل، كانت مخصصة للناتو، وتلاشت إمكانية تحول إسرائيل إلى الكتلة الشرقية للحصول على دعم عسكري[٨٠].

ترأس شاريت حكومة إسرائيل خلفاً لبن غوريون منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٤م، وذهبت حكومة شاريت لتتفحص إمكانية الحصول على ضمانة أمنية من واشنطن، أي على حماية دولية. ثم تقدمت بطلب رسمي في هذا المعنى في ١١ أبريل/ نيسان ١٩٥٥م[٨١].

وكان الرد الأمريكي عبر دالاس، في أن الولايات المتحدة تقبل بهذا الطرح مبدئياً، ولكن بشروط أهمها هو أن تبدي إسرائيل مرونة في موضوع اللاجئين، وتحقيق تقدم في حل النزاع العربي الإسرائيلي فوجدت إسرائيل أن تكلفة الضمانة الأمريكية باهظة جداً غير أن أحداث الشرق الأوسط، التي بلغت ذروتها مع أزمة السويس، ستغير كثيراً من الفرضيات الأمريكية المتعلقة بالمنطقة وإسرائيل. ومن هذه الأحداث سباق التسلح بصورة خاصة، حيث عقدت مصر في نهاية سبتمبر/ أيلول ١٩٥٥م اتفاقاً بشأن صفقة سلاح تشيكوسلوفاكية مصرية، ولا يبدو أن إسرائيل اشترت أو تلقت سلاحاً ثقيلاً من الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٥٢-١٩٥٥م، على الرغم من الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي بشأن معرفة الدفاع المتبادل الموقع في ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٥٢م.

وإن كانت إسرائيل قد جوبهت فعلاً بالرفض من جانب الإدارة الأمريكية في موضوع الحماية والسلاح الثقيل، فذلك لأن واشنطن كانت تعتبر أن مصر ستمنى بهزيمة حاسمة في حال وقوع حرب بينها وبين إسرائيل.

ولا بد من الإشارة، أن إدارة أيزنهاور كانت تدعم إسرائيل بكل احتياجاتها من السلاح بطرق غير مباشرة، عبر دول أخرى دون الظهور في الصورة، حفاظاً على علاقاتها مع الدول العربية، خوفاً من تضرر مصالحها النفطية، حيث إن إسرائيل كانت تتزود بالسلاح، من فرنسا وكندا من دون أي اعتراض من واشنطن، بل إن ذلك كان يحظى بموافقتها وتشجيعها. وهكذا كان موقف دالاس يرفض أن تزود واشنطن إسرائيل بالسلاح مباشرة، في حين يؤيد أن تزود دول أخرى إسرائيل بالسلاح.

وكذلك قررت واشنطن التنازل عن أولوية الناتو "حلف الأطلسي" في الحصول على طائرات "ميستير" الفرنسية، لمصلحة إسرائيل.

---

[٧٩] أندرو وليسلي كوكبيرن: علاقات خطرة، مرجع سابق، ص ٥٥.

[٨٠] المرجع السابق، ص ٥٥.

[٨١] Silverburg, Op. Cit, p. 507.

خطة المخزون الاحتياطي:

في أيلول من عام ١٩٥٦م تبيّن لمسؤولي الاستخبارات العسكرية والمدنية الأمريكية، أن البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين كانوا يستعدون لشن حرب على إحدى الدول العربية أو على أكثر من واحدة، أي على مصر فيما يختص ببريطانيا وفرنسا، وعلى الأردن أو مصر فيما يختص بإسرائيل. وخلق هذا الأمر بعض المشكلات للإدارة الأمريكية، وكان له علاقة بالبيان الثلاثي الذي صدر في ٢٥ مايو/ أيار ١٩٥٠م، والذي هو حجر الزاوية في نهج الولايات المتحدة العسكري والسياسي في المنطقة[٨٢].

في أبريل/ نيسان ١٩٥٦م كانت إدارة الخطط الاستراتيجية المشتركة، التابع لهيئة الأركان المشتركة، وقد أصدر مذكرة بشأن "التخطيط المشترك بموجب البيان الثلاثي لسنة ١٩٥٠م" تتضمن رأي الاستخبارات في أرجح السبل التي قد يرجح فيها القتال. وتنبأت هيئة الأركان المشتركة، استناداً إلى مشاوراتها مع رؤساء الأركان البريطانيين، أن عدواناً مصرياً هو السبيل الأرجح لبدء الحرب، وأن هذا الهجوم قد يقع على الأغلب ضد إسرائيل في البدء[٨٣].

من هنا، وفي مايو/ أيار ١٩٥٦م، وتنفيذاً لأوامر البيت الأبيض، باشرت وزارة الدفاع "عملية المخزون الاحتياطي، وهي خطة سرية جداً تهدف إلى توفير عتاد عسكري متطور من نوع معين لضحية العدوان إذا بدا أن القتال أصبح وشيكاً في الشرق الأوسط. وصدرت الأوامر إلى سلاح الجو في التخطيط الأولي لإرسال ٢٤ طائرة من طراز "إف – ٨٦" من الوحدات الأمريكية العاملة في أوروبا إلى مطارات في إسرائيل، وذلك ضمن مهلة زمنية قصيرة. وبالإضافة إلى الطائرات كان من ضمن المخطط أن تزود إسرائيل بمدافع هاوتزر وبنادق مثبتة لا ترتد وقواذف صواريخ ومدافع مورتر وألغام ضد الدبابات والأشخاص، ومؤونة من الذخيرة لهذه الأسلحة تكفي لثلاثين يوماً (٩٠٠٠٠ قدم مكعب). والمذكرة التي أنشأت هذا المخزون الاحتياطي أشارت أيضاً إلى أن وزارة الخارجية هي التي سوف تعالج موضوع حقوق القاعدة والترانزيت لهذه الأسلحة، التي سوف تعتبر "ظاهرياً" أنها "مخزون احتياطي عادي للقوات الأمريكية في أوروبا والبحر المتوسط". كذلك فإن التعليمات الصادرة إلى المسؤولين في سلاح الجو أشارت إلى ما يلي: "نلفت الانتباه إلى طبيعة هذه العملية الحساسة، وإلى ضرورة اتخاذ احتياطات أمنية غير عادية لمنع حدوث أي تسرب معلومات محتمل. إن من شأن أي إفشاء مبكر لأي من تفاصيل هذه العملية أن يعرض العملية بكاملها للخطر، وأن يتسبب بمضاعفات دولية خطرة، لذا، فإن الموضوع سوف يعالج على أساس الحاجة إلى المعرفة فقط"[٨٤].

---

[٨٢] ستيفن جرين: الانحياز، مرجع سابق، ص ١٢١.

[٨٣] كميل منصور، مرجع سابق، ص ١٠٣–١٠٤.

[٨٤] ستيفن جرين، مرجع سابق، ص ١٢٥.

وعلى الرغم من الاحتياطات كافة، فقد كان هناك احتمال بأن تتسرب أنباء العملية بطريقة أو بأخرى، فأصدر وزير الخارجية دالاس تعليمات إلى أحد مساعديه لتحضير بيان يستعمل في حالة كهذه. وتم تحضير مواد أخرى لاستعمالها من جانب الدول العربية، ولهذا الهدف جرى تخزين هذه المواد على متن سفن الأسطول السادس في البحر المتوسط.

لكن المشكلة هي أنه مع حلول شهر سبتمبر/ أيلول، واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وتأميم قناة السويس، والتآمر بين بريطانيا وفرنسا (وهما الدولتان اللتان وقعتا البيان الثلاثي مع الولايات المتحدة) وإسرائيل للهجوم على مصر، أصبح مجرد التفكير في توفير أسلحة للعرب أمراً سخيفاً جداً. وفي ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٦م، أرسل دالاس إلى الرئيس مذكرة يشير فيها إلى ما يلي: "إني أميل إلى الموافقة على رأي وزارة الدفاع في أنه من غير المحتمل الآن أننا قد نمنح العرب مساعدة عسكرية، وأميل أيضاً إلى الموافقة أن تنهي وزارة الدفاع هذا القسم من العملية، هل توافق؟ ووافق الرئيس، وألغيت عملية المخزون الاحتياطي[٨٥].

الأمريكيون أثناء الحرب:

تفاجأت الإدارة الأمريكية بالعدوان الثلاثي على مصر، دون معرفتها واستشارتها، فمارست ضغوطاً كبيرة على بريطانيا وفرنسا وعلى إسرائيل خاصة للانسحاب من منطقة قناة السويس وسيناء[٨٦].

يُقال إن أبا إيبان "سفير إسرائيل في واشنطن" أكّد أن آيزنهاور ألح خلال اجتماع جرى بينه وبين الزعيم اليهودي أبا هيلل سيلفر في ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٥٦م، وكان الهدف منه نقل فحواه إلى بن غوريون، على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي، ثم حذر من أنه إذا كان هناك حالياً تلاق في المصالح بين إسرائيل من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، "فإن قدرة إسرائيل ومستقبلها مرتبطان بالولايات المتحدة"[٨٧]. وكانت الدولة العبرية تحتل على الرغم من كل شيء، منزلة خاصة جداً في أمريكا، والحفاظ على هذه المنزلة هو الذي جعل بن غوريون يفاوض في النهاية بشأن الانسحاب. ثم إن الولايات المتحدة لم تستخدم التهديد وحده في هذه المفاوضات؛ إذ وفقاً لإيسر هرئيل، رئيس الموساد يومها، عمدت الإدارة الأمريكية في أيام أزمة السويس إلى استخدام قنوات الاتصال بين استخبارات البلدين بديلاً عن القنوات السياسية والدبلوماسية[٨٨].

ويشير أندرو كوكبيرن وليسلي كوكبيرن إلى إمكان أن تكون إسرائيل قد حصلت، في جملة ما حصلت عليه من عوض عن انسحابها من سيناء، على الترخيص الصريح باختلاس اليورانيوم الثري من مصنع أبلو في

---

[٨٥] ستيفن جرين، مرجع سابق، ص ١٢٢.

[٨٦] المرجع السابق، ص ١٢٢.

[٨٧] Abba Eban, Op. Cit., p. 217.

[٨٨] أندرو وليسلي كوكبيرن: علاقات خطرة، مرجع سابق، ص ٦١.

بنسلفانيا لاستخدامه في برنامجها النووي (الذي كانت حينذاك تعده مع فرنسا)[٨٩]. أما من وجهة نظر العوض الدبلوماسي، فلابد من الإشارة إلى الضمانة التي قدمتها واشنطن لتل أبيب بصدد حق مرور سفنها في خليج العقبة بعد الانسحاب من سيناء. فقد رفضت واشنطن، على الرغم من الإلحاح الإسرائيلي، أن تذهب إلى أبعد من إعطاء صيغة تدرج في رسائل متبادلة، وتعلن الولايات المتحدة فيها أن خليج العقبة يشتمل على مياه دولية، وأنه ليس لأية دولة الحق في منع المرور الحر السلمي عبر الخليج، ثم تضيف بأنها مستعدة للانضمام على أطراف أخرى لتأمين الاعتراف العام بهذا الحق[٩٠].

ولكن هذا بعيد جداً عن تقديم ضمانة مطلقة، مثل معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة، وهي أي الضمانة، أمر كان آيزنهاور يدرك أنه هدف إسرائيل الحقيقي. غير أن مصدراً آخر سيلاحظ أنه عندما انفجرت أزمة خليج العقبة بعد ذلك، أعطيت تل أبيب ضمانة سرية سنة ١٩٥٧م[٩١].

الأمريكيون بعد الحرب:

كان لحرب السويس آثاراً ونتائج بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فقد اعتبر الأمريكيون أن الفشل السياسي البريطاني/ الفرنسي أنشأ فراغاً يمكن أن يملأه الاتحاد، الذي بات يستطيع الآن الاعتماد على خيارات مفتوحة من دول المنطقة مثل مصر وسوريا. وكانت واشنطن تزداد اعتقاداً أن للقومية العربية أثراً مزعزعاً لاستقرار الأنظمة الموالية للغرب، وتشتمل على كثير من الأهداف التي تتفق وأهداف الاتحاد[٩٢].

ثم بدأت محاربة النفوذ ومكافحة توسع الناصرية، كل ذلك أدى إلى دمج لعبة التحالفات والنزاعات الإقليمية الداخلية داخل نزاع الشرق والغرب، أي إنها أدرجت إسرائيل والدول العربية المحافظة المهتمة باستمرار الوضع القائم ضمن المعسكر الأمريكي بينما صنفت في المعسكر المعادي، الاتحاد وكل القوى الإقليمية الميالة إلى تغيير الأوضاع القائمة، وفي مقدمتها الناصرية غير أن هذا لا يعني أن السياسة الأمريكية كانت طوال فترة ما بعد حرب السويس موجهة ضد الناصرية بصورة ثابتة، بل إنها عملت على تحييد القوى التصحيحية في السياسة الناصرية الشرق أوسطية، محاولة احتواءها في بعض الأحيان ومحاربتها في غالب الأحيان[٩٣].

---

[٨٩] أندرو وليسلي كوكبيرن، مرجع سابق، ص ٦٧-٦٨.

[٩٠] Bernard Reich, Quest for Peace: United States – Israel Relations and the Arab-Israeli conflict (New Brunswick: Transaction books/ Tel-Aviv, The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel-Aviv University, 1977), p. 33.

[٩١] Elmer Berger: Memoirs of an anti-zionist jew, the institute for Palestine studies, Beirut, 1978, p. 41.

[٩٢] محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، ملحق الوثائق، وثيقة رقم ٢٢٢، ص ٩٠٠، وثيقة رقم ٢٢٧، ص ٩٠٦، وثيقة رقم ٢٤٠، ص ٩١٤، وعدد آخر من الوثائق في صفحات متفرقة تشير كلها إلى إثبات هذا التوجيه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

[٩٣] كميل منصور، مرجع سابق، ص ١٠٦.

وبكلمة موجزة، فقد كان العدوان الثلاثي على مصر سبباً في صعود نجم عبد الناصر قائداً عربياً وعالمياً، بالإضافة إلى قيادته المصرية، كما أدت هذه الحرب إلى كسر بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وتعاظمت ثورة الجزائر ضد الفرنسيين، كما تعاظم المد القومي في جميع أنحاء العالم العربي.

المصادر والمراجع

١. أحمد خليفة: مُلخص مذكرات بن غوريون، شؤون فلسطينية، عدد ٥، نوفمبر/ تشرين ثانٍ ١٩٧١.

٢. أحمد مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٩٧٨م.

٣. جميل الشقيري: قضية فلسطين الحربية والسياسية، مطبعة مصنع الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٦٢م.

٤. جون. س. بادو: الموقف الأمريكي تجاه العالم العربي، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت.

٥. عاطف عدوان: محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٩٨٧م.

٦. غازي ربايعة: القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م.

٧. غازي ربايعة: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٧م.

٨. ليلى القاضي: تقرير حول مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٧٢م، شؤون فلسطينية، العدد ٢٢، يونيو/ حزيران/ ١٩٧٣م.

٩. محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأي العام، ١٩٤٥-١٩٦٧، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٩م.

١٠. مذكرات محمود رياض، الجزء الأول، ١٩٤٨-١٩٧٨م، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٨٥م.

١١. منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧-١٩٥٩م، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦م.

١٢. هنري كتن: قضية فلسطين، ترجمة رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة، ط١، ١٩٩٩م.

١٣. وثائق أساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، ج٥، ١٩٤٩-١٩٥٦م، جمع وإعداد: سمير أيوب، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٧م.

١٤. Abba Eban: Voice of Israel, New York 1958.

١٥. Bernard Reich, Quest for Peace: United States – Israel Relations and the Arab-Israeli conflict (New Brunswick: Transaction books/ Tel-Aviv, The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel-Aviv University, 1977).

١٦. Elmer Berger: Memoirs of an anti-zionist jew, the institute for Palestine studies, Beirut, 1978.

١٧. Lt. General, E. L. M. Burns, Between Arab and Israeli, The institute for Palestine studies, Beirut, 1969.

١٨. Robert Silverburg: American Jews and the State of Israel. If I forget the Jerusalem (New York Morrow, 1970).

Robert Silverburg: American Jewish and the State of Israel.